

اقتصاد السوق: بحث في أصوله وأسباب تجدد الدعوة اليه

والدور المنغير للدولة في ظله

د. طالب عبد صالح

جامعة النهريين- كلية العلوم السياسية

خلاصة

على النقيض من الاتجاه المحبذ والداعم لقيام الدولة بدور أساسي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذي ساد في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تبلور في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن المذكور اتجاه فكري قوي يدعو الى تقييد دور الدولة الاقتصادي ويشجع الأخذ باقتصاد السوق كآلية أساسية في تخصيص الموارد والتحكم بمسارات النشاط الاقتصادي.

وقد صادف هذا التوجه الفكري دعماً سياسياً من المراكز الرأسمالية العالمية المتقدمة ممثلة بصورة أساسية بكل من بريطانيا على عهد ماركريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية على عهد رونالد ريغان رئيس الإدارة الأمريكية في تلك الحقبة من الزمن. وقد اقترن هذا الدعم السياسي الذي حظي به اتجاه التحول نحو اقتصاد السوق بمساندة قوية من قبل المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

وبالتأكيد ما كان لمثل هذا التوجه أن يتنامى ويتسع عالمياً لو لم تكن هناك ظروف وملابسات بررت وسوَّغت الدعوة الى تقليص دور الدولة الاقتصادي وتوسيع نطاق عمل قوى السوق في توجيه وتسيير النشاط الاقتصادي. أن في مقدمة تلك الظروف والملابسات التدهور في مؤشرات الأداء الاقتصادي في أنظمة الحكم الاشتراكية في كل من الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية وأزمة التنمية التي شهدتها البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

أن الانتقال من نظام اقتصادي تمارس في إطاره الدولة دوراً قيادياً مركزياً الى نظام اقتصادي آخر تتحكم فيه مبادئ الاقتصاد الحر يؤدي الى تغيير القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية مثلما يؤدي الى تغيير مواقع وأدوار اللاعبين والفاعلين الأساسيين فيها (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

ABSTRACT

As a counter trend to that, favoring the government to play a key role in economic and social affairs as what prevailed during the Fifties and Sixties of last century; a new strong intellectual trend was crystallized by the end of Seventies and early Eighties of the same century, which called for limiting the government's role in the economy, and for encouraging the adoption of market Economy as an alternative basic mechanism in allocating the resources and in controlling the trends of economic activities.

This new intellectual trend was met with considerable political support from the International major capitalist centers, namely Great Britain during the time of prim Minister Margaret Thatcher; and the USA during the administration of President Ronald Regan at that time. The mentioned political support for Market Economy was also accompanied with similar strong baking from international financial establishments such as World Bank (WB) and International Monetary Fund (IMF).

Undoubtedly, such a new trend Would have not emerged and expanded worldwide, unless certain favorable circumstances and factors have had emerged, and consequently gave the justifications for calling the government to shrink its role in the economy, and to expand, as an alternative, the role of Market forces in directing and orienting the economic activities.

In the forefront of those factors and circumstances, was the deterioration in the indicators of economic performance at the social ruling systems like in the former Soviet Union, and the other East European countries; as well as the development crisis which other developing countries have witnessed and suffered from during the last three decades of the twentieth century.

Hence, shifting from an economic system in which the government would practice a central and leading role, into another system where the principles of free economy become the determining factors, would, result into changing the basic rules of the economic game, and also would lead to changing the locations and roles of the basic and active players in that game: (the state i.e. government; the privet sector; and the civil society)

المقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى امتداد عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، شاع في الأوساط الفكرية والأكاديمية وعلى مستوى الحكومات والنظم السياسية وفي أروقة المنظمات الدولية اعتقاد مؤداه أن على الدولة القيام بدور مركزي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تأسيساً على الثقة بقدرتها الفانقة على حشد وتوزيع الموارد، وبقدرة التخطيط والاستثمار العام على تسريع النمو الاقتصادي. وأنطلاقاً من هذه القناعة شهدت الدول الرأسمالية في الغرب في إطار ماأصطلح على تسميته بـ

(دولة الرفاهية Welfare State) (1) ودول العالم الثالث في سياق مواجهتها أو أستجابتها لتحدي التنمية الاقتصادية اتساعاً متنامياً في الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، عبّر عن نفسه بأنشاء وأدارة مشروعات تنموية مثلت اهمية نسبية كبيرة بمختلف المعايير الاقتصادية. كما اصبحت الدولة مسؤولة ايضاً عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق مستوى معين من العدالة والمساواة فيما بينهم. هذا التوجه ما لبث أن أنقلب خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين للذين شهدا إعادة نظر في المناهج والسياسات الاقتصادية ومراجعة شاملة لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. ولعل من مصادفات التاريخ ومفارقاته اللافتة أن تكون بريطانيا السبّاقة الى عرض العديد من الافكار الاقتصادية الجديدة التي تشكل خروجاً على ما هو مألوف وسائد من اتجاهات

فكرية (2). فآدم سمث طرح في بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر دعوته للحرية الاقتصادية وأقتصاد السوق (3). أما جون ماينارد كينز فقد نظرَ لتدخل الدولة بهدف ضمان

الاستقرار الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن العشرين (4). بل أن كارل ماركس لم يكن بعيداً عن التأثير بهذه الخاصية البريطانية. فكتاب (رأس المال) الذي شرّح فيه كارل ماركس (النظام الرأسمالي) مبيناً قوانينه الحاكمة وآليات عمله كان ثمرة قراءته الواسعة في المتحف البريطاني (5).

وأستمرراً لنفس الظاهرة خرجت الدعوة الجديدة لتقييد دور الدولة في مجال الأقتصاد وأطلاق العنان لقوى السوق في التحكم بمسارات النشاط الاقتصادي في بريطانيا في نهاية السبعينيات وأكتسبت شهرة واسعة مع ماركريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية آنذاك تحت عنوان أو مفهوم جديد هو الخصخصة (Privatization).

في هذا البحث سنتناول عدداً من القضايا التي يثيرها موضوع الدعوة الى التحول نحو أقتصاد السوق في إطار الفقرات الأساسية الآتية:

أولاً- في مفهوم أقتصاد السوق ووظائفه وأشكالياته.

ثانياً- في السياق الفكري و السياسي الدولي لتجدد الدعوة الى أقتصاد السوق.

ثالثاً- دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة في تشجيع التحول الى أقتصاد

السوق.

رابعاً- البرامج والسياسات والأجراءات الخاصة بالتحول الى أقتصاد السوق.

خامساً- دور الدولة في ظل التحول الى أقتصاد السوق.

سادساً- أقتصاد السوق : رؤية نقدية من أجل أدارة رشيدة للأقتصاد الوطني.

أولاً - في مفهوم اقتصاد السوق وظائفه وأشكالياته

أن اصطلاح أو تعبير السوق (Market) يمثل بمعنى من المعاني فكرة تجريدية تستخدم لوصف الاتصالات بين المشترين والبائعين المشتركين في المعاملات الاقتصادية، وبالتالي فهو لا يشير بالضرورة الى مكان أو موقع مادي أو جغرافي محدد. كما يمكن النظر اليه باعتباره هيكلأ أو نظاماً يسهل عمليات التبادل بين مختلف الوحدات الاقتصادية (Economic Players) مثل: الأفراد، الأسر، منشآت الأعمال، الحكومة، المنظمات التي لا تستهدف الربح (الجمعيات الخيرية، على سبيل المثال). وقد تكون هناك سوق ضيقة أو محدودة مثل سوق مساحيق التنظيف أو سوق واسعة لمجموعة من السلع المتنوعة مثل سوق السلع الاستهلاكية. كما أن هناك مدى واسع من الاختلاف بين الأسواق. فسوق (بورصة) الأوراق المالية في نيويورك أو طوكيو سوق هائلة تستخدم فيها أحدث معطيات وتقنيات ثورة الاتصالات والمعلومات (حواسيب آلية وشبكة متطورة للاتصالات الدولية) بدرجة كبيرة، وفيها يتبادل يوماً كل من البائعين والمشترين أسهم الشركات بمليارات الدولارات دون أن يلتقوا. كما أن هناك سوق العمال اليوميين حيث يلتقي البائعون والمشتررون وجهاً لوجه.

أن نظام السوق أو اقتصاد السوق لم ينشأ تطبيقاً لتصور مفكر ولم يتم اعتماده أو فرضه بسلطة حكومية أو بقرار سياسي، بل هو محصلة أو ثمرة تطور اجتماعي بطيء ومتدرج وخلاصة تاريخ طويل من التجربة والخطأ. صحيح أن عدداً كبيراً من المفكرين الاقتصاديين (وفي مقدمتهم آدم سميث بكتابه المعروف اختصاراً بثروة الأمم) تولوا شرح الكيفية التي يعمل بها نظام السوق ولكنهم في عملهم هذا كانوا أقرب الى عمل المختصين في اللغات الذين يستخلصون قواعد اللغة بعد أن تكون قد نشأت وتطورت واستقرت. فمثلاً أن اللغة - أي لغة - لم تكن نتاج عبقرية أو خيال عالم أو مفكر بذاته،

(6)

وأما هي ناتج اجتماعي، فذلك الحال مع نظام السوق .
أن الكيفية التي يعمل بها اقتصاد السوق يمكن أستخلاصها من كتابات مُنظرة الأول - آدم سميث - ولا سيما من خلال ما ورد في مؤلفيه (نظرية الأحاسيس الأخلاقية The Theory of Moral Sentiments) و (بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم An Inquiry into The Nature and Causes of The Wealth of Nations).

يوكد آدم سميث ابتداءً أيمانه بسلامة وكفاءة النظام الطبيعي وأفضلية هذا النظام على أي نظام آخر. ومن وجهة نظره فإن السلوك الانساني يخضع لستة بواعث: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الأحساس بالملكية، عادة العمل، والميل الى المبادلة (7). وأستنتج سميث من ذلك أن الفرد هو أفضل من يقدر مصلحته الخاصة، وعلى ذلك ينبغي تركه حراً في اختيار سلوكه.

أن اعتقاد آدم سميث بوجود نظام طبيعي دفعه الى القول بأن هذا النظام كفيل بتحقيق التوافق والأنسجام بين المصالح الخاصة للأفراد التي تتبلور طبقاً للبواعث المشار إليها وبين المصلحة العامة، وهذا ما يُعبّر عنه بفكرة (اليد الخفية Invisible Hand) التي تعني أن الأفراد وهم يسعون الى تحقيق مصالحهم يحققون من حيث لا يقصدون - المصلحة العامة (8).

أن الفرد من وجهة نظر آدم سميث ليس فقط كائناً أنانياً، بل أنه أيضاً فردٌ يحكمه ضمير، وهو يتحرك على هدي عاملين نفسيين:

الأول رغبته الأنانية في اكتساب ثقة واحترام الآخرين (الإنسان كائن اجتماعي)، والثاني هو القدرة على التعرف على أحكام الآخرين وتصور آرائهم، وبالتالي تكوين ما يشبه الحكم الموضوعي على الأشياء كنوع من الشاهد المحايد للأمور. أن ما تقدم من اعتبارات كفيل بخلق مجموعة من الضوابط للسلوك الاجتماعي والتي من شأنها أن تضع القيود على سلوك الأفراد. وهذه العلاقة التبادلية بين الفرد والآخرين هو ما وصفه آدم سميث بـ (التعاطف). وتأسيساً على ذلك فإن الحرص على اكتساب احترام الآخرين ومن ثم احترام الذات، يمثل محدداً لسلوك الفرد ونزاعته بما في ذلك سلوكه الاقتصادي. وعلى وفق ما تقدم يمكن أن يتبلور نوع من الرقابة

الأجتماعية على سلوك الأفراد، إذا ما تهيأت ظروف ملائمة دونما حاجة للتدخل القهري من جانب السلطات العامة. وتتجسد الظروف الملائمة في عدد من التنظيمات الاجتماعية، أهمها في المجال الاقتصادي السوق. فالاقتصاد السوق طبقاً لما تقدم ليس إلا تنظيمياً اجتماعياً لضبط سلوك الأفراد في ميدان الإنتاج وأشباع الحاجات، وحيث تقود المصالح الخاصة والدوافع الشخصية الى تحقيق المصالح العامة.⁽⁹⁾

وأذا كان التاريخ الاقتصادي بوجه عام هو تاريخ المبادلة، حيث أكتشف الإنسان في مرحلة معينة من تطوره الحضاري، أهمية التخصص وتقسيم العمل، فقد لعب السوق الى جانب أدوات اقتصادية أخرى، مثل النقود⁽¹⁰⁾ دوراً أساسياً في تطور اقتصاد المبادلة. ومن دون المبادلات

ماكان للمجتمع البشري أن يتجاوز طور الاقتصاد البدائي والأكتفاء الذاتي⁽¹¹⁾. وقد يكون من المناسب التنبيه ابتداءً الى أنه لا يوجد من الناحية العملية أو في العالم الحقيقي اقتصاد سوق خالص (Pure Market Economy)، حيث تكون جميع الموارد الإنتاجية (Productive Resources) مملوكة للقطاع الخاص وتتخذ جميع القرارات طبقاً للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب. أن حالة من هذا النوع نظرية بحتة. أن ما هو قائم على أرض الواقع وفي عالمنا المعاصر هو ما يمكن تسميته بـ: (اقتصاد سوق مختلط Mixed Market Economy)، فهو وأن كان لا يمثل نظاماً اقتصادياً يُدار بأسلوب التخطيط المركزي وتوجهه أو تتحكم به هيئة عليا للتخطيط فإنه يتضمن صوراً مختلفة من التأثير الحكومي ورقابة المؤسسات العامة. ففي اقتصاد على هذه الشاكلة تصدر أغلب القرارات الاقتصادية الأساسية عن الأفراد، ولكن دور الحكومة حاضر وفاعل.

وبهدف تبيان الوظائف التي يؤديها (السوق) لا بد من الإشارة الى أن المجتمعات الإنسانية وفي أطار مواجهتها للمشكلة الاقتصادية بركنيتها الندرة والاختيار، أي تخصيص الموارد النادرة بين الاستعمالات البديلة والمتنافسة والتي تلخصها الأسئلة الثلاثة الأساسية والمترابطة: ماذا ننتج (من السلع والخدمات)؟، وكيف ننتج؟، ولمن ننتج؟، اعتمدت عدة مقاربات في التعاطي مع هذه المشكلة تبعاً لمرحلة التطور ونوع النظام الاجتماعي السائد. فإذا كانت المجتمعات الإنسانية في المراحل الأولى من التطور واجهت تلك المشكلة على أسس بسيطة من المبادئ والقواعد التي يمكن وصفها بـ (العرف أو التقاليد المستقرة) فإن المجتمعات التي تبنت النظام الاشتراكي واجهت المشكلة الاقتصادية وما تطرحه من أسئلة أساسية ومترابطة من خلال آلية التخطيط المركزي. اما في المجتمعات الرأسمالية التي تبنت الليبرالية بشقيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (الديمقراطية) فإن جهاز السعر (آلية التسعير السوقي) يجيب على الأسئلة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة وبالطريقة الآتية:

- أن السلع والخدمات التي تُنتج هي تلك التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شراءها. وكذلك الحال فيما يخص السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات محل طلب المستهلكين.

- تُنتج السلع والخدمات باستخدام أساليب الإنتاج (نمط التوليف بين عوامل الإنتاج) التي تمكن المنتجين من أتمام عملية الإنتاج بأعلى مستوى من الكفاءة وصولاً الى تحقيق غرضهم من العملية الإنتاجية المتمثل بتعظيم أرباحهم.

- توزع السلع والخدمات المنتجة بصورة عامة على الناس الذين أسهموا بصورة فعلية في عملية الإنتاج.

إن النظرية الاقتصادية، وتحديدًا النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تولت شرح الكيفية التي تعمل بها آلية السوق وصولاً الى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية⁽¹²⁾ أستندت إلى عدد من الفرضيات من بينها:

- سيادة نمط الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتخصص وتقسيم العمل، والتبادل النقدي السلعي على نطاق واسع.

- حرية التملك والعمل والإنتاج والتبادل من خلال المؤسسات القائمة والتشريعات القانونية النافذة.

- سيادة أوضاع المنافسة⁽¹³⁾.
إن أخفاق السوق في تحقيق التوزيع أو التخصيص الكفاء للموارد الاقتصادية بين الأستعمالات البديلة تنجم عنه حاله توصف في الأدبيات الاقتصادية بـ: (فشل السوق Market Failure). وتُصنف مصادر (فشل السوق) الى أربعة أنواع، كما موضحة أدناه⁽¹⁴⁾.

External Effects - التأثيرات الخارجية

طبقاً للنظرية الاقتصادية فإن ميزة نظام التبادل السوقي تتأكد في حال تحقق الأنسجام بين الرفاهية الفردية والرفاهية الاجتماعية، إذ يقوم الأفراد بإنتاج وتبادل السلع بهدف الحصول على المنافع المترتبة على السلع محل التبادل. وعندما تتأثر فقط الأطراف المشتركة في عملية التبادل، فإن الإنتاج والتبادل الحر يخدمان الرفاهية الاجتماعية. كما تؤدي سلسلة التفاعلات بين قوى العرض والطلب في ظل أوضاع المنافسة الى الكفاءة الاقتصادية، إذا ما تم استخدام كل الموارد والمنتجات بموافقة مالكيها فقط، وأن كل متخذ قرار يتحمل تكلفة الفرصة البديلة⁽¹⁵⁾ لأي استخدام (أو سوء استخدام) للموارد النادرة.

ففي مثل هذه الظروف تعمل (اليد الخفية Invisible Hand) عملها في تحقيق التوافق بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة. أن التأثيرات الخارجية تحصل عندما تؤثر عمليات الإنتاج والتبادل في رفاهية الآخرين بدون موافقتهم أو إرادتهم.

والتأثيرات الخارجية يمكن أن تكون سالبة أو موجبة. فإذا كان التأثير على رفاهية الأفراد من دون موافقتهم - سلبياً، فإن التأثيرات في هذه الحالة توصف بـ: (التكاليف الخارجية External Costs)، ومثال ذلك مصنع للحديد والصلب ينفث غازات وأبخرة تلوث الهواء فيؤدي ذلك الى فرض تكاليف خارجية على الساكنين قرب هذا المصنع، الذين يفضلون هواءً نقياً. أما إذا كانت التأثيرات الخارجية تؤدي الى تحسين رفاهية الأفراد المتأثرين من دون اختيارهم، فإنها توصف بـ: (المنافع الخارجية External Benefits)، ومثال ذلك حديقة للورود الجميلة ينشئها فرد معين فيستمتع بمنظرها وعطرها أفراد آخرون.

وفي حال وجود التأثيرات الخارجية التي تنجم عنها تكاليف أو منافع فإن الأسعار السوقية لا ترسل الإشارات الصحيحة والملائمة الى كل من المنتجين والمستهلكين. ومن هنا ينشأ فشل السوق.

السلع والخدمات العامة

يُشير مفهوم السلع والخدمات العامة الى تلك السلع والخدمات الأساسية للمجتمع التي لا ينطبق عليها (مبدأ القصر Exclusion Principle) والتي متى ما قدمت لفرد أستفاد منها آخرون من دون تكلفة إضافية. فخدمات مثل الدفاع أو الأمن أو النظام القضائي أو إقامة سد للتحكم في مياه الأنهار لا يمكن توفيرها لشخص ومنع آخرين من التمتع بها. وعندما يتعذر حجب السلعة والخدمة العامة عن الأشخاص الذين لا يدفعون ثمناً لها نظير الاستفادة منها أو أستهلاكها، فإن النظام السوقي لا يصلح لتوفير هذا النوع من الخدمات، وذلك لأن كل شخص لديه حافز لأن

يكون راكباً بالمجان (Free Rider)⁽¹⁶⁾.

- الاحتكار Monopoly

كما أشار آدم سميث قبل نحو 230 عاماً، فإنه يمكن للمحتكر أن يضع السوق في حالة عجز مستمرة (Constantly Under – Stocked) وذلك من خلال الأمتناع عن عرض منتجاته بالكامل، بما يمكنه من بيعها بسعر أعلى كثيراً من سعرها الاعتيادي بهدف زيادة عائداته. وهذه الحالة تمثل صورة من صور التخصيص غير الكفاء للموارد. فالتخصيص الكفاء يستلزم القيام بأي نشاط إنتاجي طالما أن هذا النشاط يحقق منافع إضافية تزيد عن التكاليف. وهذا يقتضي من أية منشأة التوسع في إنتاجها طالما أن السعر يفوق التكاليف الحدية. ولكن في حالة المحتكر فإن تعظيم الأرباح يدفعه الى تقييد الناتج عند المستوى الذي يتحقق معه التساوي بين الإيرادات الحدية والتكاليف الحدية.

- الافتقار الى المعلومات Poor Information

حين لا تتوفر للمتعاملين في السوق معلومات كاملة حول نوعية السلعة وأسعار المنتجات البديلة أو الموارد الانتاجية أو التأثيرات الخارجية فإن من شأن ذلك أن يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة لا تنسجم مع مبدأ التوزيع أو التخصيص الأمثل للموارد.

ثانياً - في السياق الفكري والسياسي الدولي لنداء الدعوة الى اقتصاد السوق

أن الدعوة الى تقزيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلي عن الاعتماد على آلية التخطيط في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي، وممارسة الضغط بأشكال مختلفة لتعميم اقتصاد السوق عالمياً، لا يمكن فهمه من دون وضعه ضمن سياق التاريخ الطبيعي وربطه بجملة من الأوضاع والظروف التي سادت الساحة الدولية في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي شكلت في حينه مناخاً مواتياً جداً لرواج الفكرة الداعية الى قيام الحكومات بدور قوي وواسع في النشاط الاقتصادي. فقد قدمت المدرسة الكينزية التي تبلورت معالمها الفكرية الأساسية في كتاب كينز (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) الذي صدر عام 1936 كخلاصة لدراسة وتحليل الكساد العظيم (1929-1933) تبريراً نظرياً قوياً لقيام الدولة بدور اقتصادي يتجاوز ما كانت المدرسة الكلاسيكية قد حددته لها والذي ينحصر في إطار مفهوم (الدولة الحارسة). فطبقاً للنظرية الكينزية، فإن الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي تنطوي على امكانية تعرضها للاختلالات والازمات، وأنها لاتملك على الدوام آليات ذاتية للتصحيح والتوازن التلقائيين، كما أن حالة الاستخدام (التوظيف) الكامل التي اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي للنظام الاقتصادي لاتعدو كونها حالة خاصة جداً، وأن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتحقق دون مستوى الاستخدام الكامل. وأكدت الكينزية

كذلك على أهمية (الطلب الفعال) ⁽¹⁷⁾ كمحدد للعرض الكلي والدخل والاستخدام.

وخلصت الكينزية الى استنتاج مؤايدة أنه مع تزايد الدخل القومي، يزداد الميل الى الأذخار على حساب الاستهلاك، وفي نفس الوقت تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال ⁽¹⁸⁾، ويضعف الحافز على الاستثمار، الأمر الذي ينجم عنه عدم التوازن بين الأذخار والاستثمار، وعندئذ تنشأ البطالة ويظهر الكساد. ولأحتواء هذه المخاطر ومواجهتها رأى كينز ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، وأن الدولة هي الطرف الوحيد القادر على القيام بهذا الدور وأحداث التأثير المطلوب.

واقترح كينز عدداً من السياسات على الصعيدين المالي والنقدي، من بينهما تقليل الضرائب وتخفيض سعر الفائدة والقيام باستثمارات عامة تمولها خزائنة الدولة حتى لو تطلب الأمر التمويل بالعجز، حيث لا يوجد احتمال حصول تضخم في ظل وجود البطالة.

فأذا استعاد الاقتصاد نشاطه بتأثير (المضاعف) ⁽¹⁹⁾ وبدأت مستويات الأسعار والأجور بالتصاعد على نحو ينذر بظهور تضخم جامح تتدخل الحكومات باتجاه معاكس لتدخلها السابق،

فتوقف عن القيام باستثمارات عامة جديدة، وتبدأ برفع معدلات الضرائب وسعر الفائدة وتقليص عجز الميزانية الى ادى حد ممكن. ويمكن القول بوجه عام أن السياسات الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة على امتداد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى عقد السبعينيات، كانت تطبيقاً لهذه الوصفة (الروشتة) الكينزية، وعلى نحو عاشت معه تلك البلدان فترة نمو مزدهر، حيث شهدت تلك الفترة أنتعاشاً في عمليات تراكم رأس المال، ونمواً اقتصادياً مرتفعاً، بلغ متوسطه 5.4% سنوياً، وأنخفضت معدلات التضخم، بحيث لم تتجاوز 3%، وتراجع معدل البطالة الى أقل من 3% من قوة العمل⁽²⁰⁾، وفي نفس الوقت نجحت حكومات البلدان الرأسمالية في تلافي حدة التقلبات والأختلالات الدورية (الأزمات) التي مثلت سمة الرأسمالية العالمية على امتداد القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين⁽²¹⁾.

كما أن تجربة الأتحاد السوفييتي (السابق) قدمت نموذجاً لا يمكن تجاهل دلالاته - لما يمكن أنجازته من نهضة اقتصادية من خلال تدخل الدولة وأعتداد آلية التخطيط المركزي في إدارة النشاط الاقتصادي. فالدولة التي كانت ذات طبيعة زراعية متخلفة تتحول بعد ما لا يزيد على ثلاثين عاماً من ثورتها الاشتراكية الى دولة عظمى تنافس أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) على صعيد القدرات العسكرية والقوة النووية، وتحقق معدلات عالية في النمو الاقتصادي وتحرز نجاحات مهمة على صعيد نشر التعليم والخدمات الصحية والأرتفاع بمستويات المعيشة لمواطنيها. وعلى صعيد البلدان النامية، مثل العقدان اللذان أعقبا نهاية الحرب العالمية الثانية حقبة ذهبية في تاريخ العالم الثالث بما تحقق لبلدانها من أنجازات على صعيد تحررها من براثن الأحتلال الأجنبي وحصولها على الأستقلال السياسي، وبما ساد من أجواء التفاؤل والشعور بالثقة بإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة. والجدير بالذكر هنا، أن الحكومات الوطنية التي تولت مسؤوليات الحكم بعد نيل الأستقلال كان يرأسها في الغالب الأعم ذات الشخصيات التي تصدرت واجهة النضال ضد الأستعمار، وأنخرطت في معارك التحرر منه، وهو ما يفسر أطمئنان شعوب بلدان العالم الثالث الى أهلية هذه الحكومات لخوض معارك التنمية كما خاضت معارك المقاومة والتحرير. وقد كان هناك ما يشبه الأجماع الدولي (وضمن ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على قدرة الدولة على النهوض بمهام ومسؤوليات التنمية في البلدان المتخلفة اقتصادياً، وكان أسلوب التخطيط الاقتصادي بما في ذلك التخطيط الشامل الإلزامي محل قبول وتأييد. وقد كانت أدبيات التنمية في تلك المرحلة تحفل بمناقشة نظريات وستراتيجيات التنمية من نوع (الدفعة القوية The Big Push) لروز نشتاين - رودان، ونظرية (الجهد الأندى الحساس The Minimum Critical Effort) لليينشتاين، ونظرية (النمو المتوازن Balanced Growth) لآرتير لويس و راغانيركسه. وهي نظريات تنطوي صراحةً أو ضمناً على أفترض درجة عالية من تدخل الدولة⁽²²⁾.

أن المشهد العالمي (الذي عرضنا لقطات وملامح أساسية منه) والذي عكس مناخاً ملانماً لرواج فكرة قيام الدولة بدور أساسي في النشاط الاقتصادي وأن أختلفت درجاته وآلياته ومدياته تبعاً لأختلاف درجة التطور وطبيعة النظام الاقتصادي والأجتماعي في البلد المعني ما لبث أن بدأ بالتغير مع أواخر عقد السبعينيات، فأستتبع تغيراً في الموقف من دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

فالآداء الاقتصادي في البلدان الرأسمالية تحوّل من التصاعد في معدلات النمو المقترن بدرجة عالية من الأستقرار النقدي (حيث تنعدم التذبذبات الحادة الصاعدة أو الهابطة في المستوى العام للأسعار) وتحقيق الأستخدام الكامل، الى التدهور الشديد في معدلات النمو المصحوب بأرتفاع كبير في معدلات التضخم والبطالة، وهي الأوضاع التي تُعرف أختصاراً بظاهرة التضخم الركودي (Stagflation) والتي تشير الى التلازم والتعايش المترامن و لأول مرة في تاريخ النظام الرأسمالي بين ظاهرتي البطالة والتضخم. هذه الظاهرة التي أعجزت الكينزية عن أيجاد تفسير مقنع لها ومن ثم توصيف علاج كافٍ وشافٍ لها، أفسحت المجال أمام صعود

تيار فكري جديد هو تيار (النقوديين) بزعامة ملتون فريدمان يروج لما يُسمى بـ(اقتصاديات جانب العرض Supply_ Side Economics) وينتمي الى المدرسة النيوكلاسيكية ويهاجم الكينزية بشدة ويحمل السياسات الاقتصادية التي استندت اليها مسؤولية التدهور في مؤشرات الأداء الاقتصادي، ويرى بأن المخرج من الأزمة يكمن بأعادة الرأسمالية الى أصولها الأولى، سواء من ناحية تمجيد الحرية الاقتصادية واعتماد آليات السوق المتحرره من كل قيد، أو من حيث تقليص دور الدولة الاقتصادي.

وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت في عدد من البلدان الرأسمالية في تلك الفترة (بريطانيا، الولايات المتحدة، ألمانيا، على سبيل المثال) عن هزيمة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية التي كانت تتبنى السياسات الكينزية، وفوز الأحزاب اليمينية المحافظة التي صاغت برامجها وسياساتها الاقتصادية استناداً الى توصيات (النقوديين) المشار اليها آنفاً⁽²³⁾.

وفي الأتحاد السوفييتي (السابق) فإن مؤشرات الوهن والتعثر في الأداء الاقتصادي لنظامه بدأت تظهر نذرها الأولى على نحو مكشوف في النصف الأولى من عقد الستينيات. وقد تمثلت تلك المؤشرات بصورة أساسية بـ: تدهور معدل نمو الناتج القومي الى مستوى قريب من الركود، وهبوط مستويات الإنتاجية، وتدني المستوى النوعي للمنتجات، وضعف التطور العلمي والتكنولوجي⁽²⁴⁾.

وقد كان تفاقم تلك الأوضاع من بين المبررات التي تذرع بها غور باتشوف الذي تولى الزعامة في النصف الثاني من الثمانينيات، لتبني ما اصطلح عليه بسياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) التي أستوتحت في بعض توجهاتها مبادئ الليبرالية الاقتصادية ومفاهيم وأساليب اقتصاد السوق.

وحيث لم تنجح محاولة تطعيم نظام قائم على العقيدة الماركسية الشيوعية بأساليب وقيم (اقتصاد السوق) الرأسمالي في معالجة أزماته العميقة والمستحكمة، سقط النظام المذكور وتفكك الأتحاد السوفييتي لثرتة جمهورية (روسيا الأتحادية) التي أعلنت قطيعة شاملة مع الماضي الاشتراكي وتبنت الليبرالية الغربية بركنيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (الديمقراطية) فترتب على هذا المتغير أختلال شديد في العلاقات الدولية، حيث لم يعد على المسرح الدولي سوى قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بتوجهاتها المعروفة سياسياً واقتصادياً، ليضيف ذلك

عنصراً جديداً الى البيئة الدولية لصالح تسويق دعوة التحول الى اقتصاد السوق⁽²⁵⁾. وفي البلدان النامية فإن الأزمات الاقتصادية التي عاشتها خلال عقدي الستينيات والسبعينيات شكلت مناخاً مواتياً لأغراءها بالتحول الى اقتصاد السوق. فمناخ الأزمات عادة ما يغرى بالتحول من الفكرة الى نقيضها ويدفع الى تبني أفكار اقتصادية متطرفة يأساً من الدروب المجربة سابقاً وعلى أمل أن يحقق الطريق الجديد ما عجز عنه الطريق السابق⁽²⁶⁾.

ثالثاً - دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع

التحول الى اقتصاد السوق

من الحقائق الواضحة في عالم السياسة وفي واقع العديد من الأنظمة والحكومات المعاصرة أن المؤثر الأجنبي أو المتغير الخارجي يتمتع بوزن مهم في صياغة مواقف وسياسات تلك الأنظمة والحكومات، مع اختلاف مؤكد في مدى أو درجة التأثير، تبعاً لقدرة كل منهما على مواجهة الضغوط الخارجية المباشرة وغير المباشرة، الصريحة والضمنية. وإذا كان هذا الحكم يصح على إطلاقه في مسائل السياسة الخارجية والداخلية بوجه عام، فإنه يصح على نحو واضح في مسألة التحول الى اقتصاد السوق، بالنسبة للعديد من الدول التي أخذت بهذا المنهج في تسيير شؤونها الاقتصادية.

وحين يتم التركيز على الأطراف الثلاثة أعلاه كفاعول أساسية في تشجيع واحياناً فرض التحول الى اقتصاد السوق، فإن ذلك لا يأتي من فراغ، بل استناداً الى حقيقة معلنة ومعروفة، وهي أن السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والتي تشير الى حزمة السياسات والبرامج التي تندرج ضمن مفهومي: (التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization) و (التكيف الاقتصادي Structural Adjustment) التي طبقتها معظم الدول النامية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بمقتضى اتفاقات وبرامج رسمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كانت تعبر عن توافق آراء المنظمتين المذكورتين بالإضافة الى الإدارة الأمريكية حول التوجه الليبرالي الجديد للسياسات الاقتصادية والذي يتمحور حول تبني اقتصاد السوق. ومن هنا جاء وصفه بـ: (توافق أو تراضي واشنطن The Washington Consensus)، حيث أن الأطراف الثلاثة في هذا التوافق تتخذ من واشنطن مقراً لها. وفيما يخص صندوق النقد الدولي. فقد كان الغرض الأساسي من إنشائه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عقد عام 1944 في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، هو تحقيق التعاون لمواجهة المشكلات النقدية الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف والمحافظة على نظم صرف سليمة، وتجنب تخفيض قيمة العملات بهدف اكتساب مزايا تجارية تنافسية والمساعدة في اقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية الخاصة بالعمليات الجارية بين الدول الأعضاء ورفع القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تحول دون نمو التجارة الدولية. وطبقاً لهذا التوصيف لأغراض إنشاء صندوق النقد الدولي الواردة في نظامه الأساسي، لم يكن التدخل في قضايا الإصلاح الاقتصادي على جدول أعماله، منذ بداية النشأة وحتى انفجار أزمة الديون الدولية في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. ففي عام 1982 أعلنت المكسيك توقفها عن تسديد ديونها. وقد أثار هذا الإعلان اضطراباً وهلعاً في الأوساط المالية الدولية التي تعود إليها ديون المكسيك ولا سيما البنوك التجارية الأمريكية. ولمواجهة الأزمة أعلن جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكية حينها مشروعاً لعلاج مشكلة الديون الدولية، وكان الغرض الأساسي من المشروع تمكين المكسيك من استئناف خدمة ديونها والحوول دون قيام دول مدينة أخرى بالامتناع عن تسديد ديونها وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من احتمال انهيار النظام المصرفي الدولي. وفي إطار هذا التوجه طُلب من صندوق النقد الدولي القيام بدور قيادي لجمع الأطراف المعنية وإقناعها بالتصرف بمسؤولية لحل الأزمة(27).

وقد تولى الصندوق ترتيب العلاقة بين المكسيك والبنوك الدانسة لتقديم (حزمة أنقاذ Rescue Package) تشمل على تسهيلات مالية من الصندوق مع قروض جديدة من البنوك لمساعدة المكسيك على الأستمرار في تسديد ديونها، على أن تلتزم المكسيك بتطبيق سياسات اقتصادية جديدة لمعالجة مشاكلها الداخلية. من هنا كانت البداية في تعاطي صندوق النقد الدولي مع قضايا بلدان العالم النامي ولا سيما فيما يتعلق بإعادة جدولة ديونها (Rescheduling of Debts) وتقديم قروض للدولة المدينة على أن تلتزم بتطبيق عدد من السياسات في إطار ما عرف بالمشروطة (Conditionalties) ذات الصلة ببرامج التثبيت (Stabilization Programs) والتي تشير الى حزمة سياسات مالية ونقدية وسعرية وأخرى

تتصل بتحرير التجارة وسعر الصرف وفي إطار توجه تحكمه قواعد اقتصاد السوق (28).

اما البنك الدولي، المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي حيث أنبثق أيضاً عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944، فقد كانت أهدافه تتلخص بموجب نظامه الأساسي، بتقديم المساعدة لأعمار وتنمية الدول الأعضاء عن طريق تيسير أستثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية وتشجيع الأستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد ركز البنك في بداية عمله على التمويل المشروع (Project Finance) ولا سيما مشروعات البنية الأساسية ضمن إطار الأهتمام بالنمو الاقتصادي كميّار للتقدم في إطار الرؤية التنموية للبنك آنذاك. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنه في تلك الفترة كان القائمون على توجيه سياسات البنك هم (الكينزيون)، وكان التفكير السائد حينها هو أن معدل النمو يعتمد بدرجة كبيرة على حجم الأستثمارات وفقاً لصيغة أو نموذج هــاورد - دومـار "معامل رأس المال/النـاتج"

(Capital \ out put Ratio) (29).

من هنا كانت الأرجحية في القروض تُعطى للمشروعات الأستثمارية الكبرى لا سيما مشروعات البنية الأساسية. كذلك فقد كان موقف البنك الدولي إيجابياً ومشجعاً لقيام الدولة بتولي هذه المشروعات، حيث كانت القناعة السائدة حينذاك هي أن السوق والقطاع الخاص في أغلب البلدان النامية - أن لم يكن جميعها - غير مؤهلين للقيام بدور فعال في أحداث تنمية اقتصادية حقيقية (30).

مع نهاية الستينيات، أخذ البنك الدولي يولي أهتماماً خاصاً لقضايا التوزيع، حيث أصبح مبدأ أو هدف (النمو مع إعادة التوزيع) "Growth With Re distribution" من المعايير التي يعتمدها البنك في اختيار المشروعات التي يمولها. فلم يعد التمويل قاصراً على مشروعات البنية الأساسية، بل أتجه أيضاً إلى تمويل المشروعات الصحية والتعليمية ومشروعات التنمية

الريفية (31). أن التحول الكبير في توجهات البنك الدولي قد بدأ مع أنفجار أزمة الديون في الدول النامية في الثمانينيات. فقد تبنى البنك ما عُرف ببرامج التكيف الهيكلي وأستكمال سياسات التثبيت الاقتصادي التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، وبتنسيق وتكامل واسعين بين الطرفين. ففي الوقت الذي تتمحور به برامج التثبيت الاقتصادي حول مواجهة عجز الموازنة وأختيار أسعار صرف (واقعية) وأسعار فائدة (حقيقية) بحسب الخطاب الفكري للصندوق، فإن برامج التكيف الهيكلي التي يتبناها البنك تتركز على تغيير علاقات الإنتاج وإعادة تنظيم وإدارة الاقتصاد لصالح سيادة اقتصاد السوق والقطاع الخاص في البلد المعني (32).

وفيما يخص دور الولايات المتحدة الأمريكية في تشجيع التحول الى اقتصاد السوق، فيمكن تلمس صورة معبرة عنه فيما ورد بتقرير قدمه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر الى لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في شباط / 1990 أشار فيه الى خمسة أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية كان من ضمنها هدف (التمكين لقوى السوق الذي جاء في المرتبة الثانية بعد هدف نشر الديمقراطية). ومما تجد الإشارة إليه أن هدف (التمكين لقوى السوق) لم يحتل هذه الأولوية المهمة قبل أربع سنوات في تقرير مماثل قدمه سلفه جورج شولتز، حيث أعطيت هذه الأولوية لهدف الدفاع عن العالم الحر، في ظل وضع دولي لم تكن فيه (الحرب الباردة) قد وضعت أوزارها بعد. كما ورد في مواقع أخرى من تقرير بيكر وفي إطار التفصيل

التأكيد على ضرورة تحقيق السيادة المطلقة للقطاع الخاص في اقتصادات الأمم⁽³³⁾. وأذا كان التوجه الأمريكي بدعم التحول الى اقتصاد السوق وتأمين السيادة المطلقة للقطاع الخاص قد ظهر بهذه القوة والوضوح على أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع نهاية (الحرب الباردة)، الا أن جذور هذا التوجه سابقة على هذا التاريخ. فوكالة المعونة الأمريكية تبنت عام 1981 ما سمي بـ (مبادرة المشروع الخاص) وأستحدثت أدراة المشروعات الخاصة للقيام بمهمتين أساسيتين⁽³⁴⁾:

- أقتراح الأفكار والسياسات التي تشجع المبادرات الفردية والقطاع الخاص.
- تقديم الخبرة والمشورة في صياغة وتنفيذ برامج التحول الى اقتصاد السوق في بلدان العالم الثالث.

وأذا كان ما تقدم يمثل مظهراً من مظاهر التدخل الأمريكي المباشر في دعم التحول الى اقتصاد السوق، فإن مواقف وتوجهات وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية ولا سيما (صندوق النقد الدولي) تمثل مظاهر وصور غير مباشرة للتدخل الأمريكي المشار إليه. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى عكس الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعض الأجهزة الأخرى للمنظمة الدولية، كانت أكثر تأثراً بالنفوذ الاقتصادي للدول الصناعية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي حين تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأ الحقوق المتساوية (لكل دولة صوت واحد) وبما يجعل قراراتها تتأثر بشكل واضح بتوجهات الأغلبية، عبرت المنظمات الاقتصادية الدولية عن مصالح وأيديولوجية الأوساط الحاكمة في الدول الصناعية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة، فحين تبنت أدراة ريغان في بداية الثمانينيات وتحت تأثير أفكار ملتون فريدمان النقودية تقليص دور الدولة الاقتصادي وتوسيع نطاق دور السوق أنعكس ذلك على توجهات المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

مراجعة - البرامج والسياسات والأجراءات الخاصة بالتحول الى اقتصاد السوق

أن التحول الى اقتصاد السوق يمثل خياراً أيديولوجياً وتوجهاً سياسياً وموقفاً فلسفياً من كيفية أدراة الدولة والمجتمع والاقتصاد. وفيما يخص الجانب الاقتصادي من التحول فإنه يمثل مجموعة أو حزمة متكاملة من البرامج والسياسات والأجراءات التي وأن كانت تندرج تحت مسميات وعناوين مختلفة، حيث تعرف تارة بـ: (الأصلاح الاقتصادي Economic Reform) وتارة ثانية بـ: (التحرير الاقتصادي Economic Liberalization) وتارة ثالثة بـ: (التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization) و (التكيف الهيكلي Structural Adjustment). إلا أنها تشتمل بصورة أساسية - من حيث المكونات والمضامين على السياسات والأجراءات المبينة أدناه⁽³⁵⁾.

1- السياسات المالية: يتركز هدف هذه السياسات في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، عن طريق تقليص الأنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة. ومن بين الأجراءات التي تتخذ

لتحقيق هذا الغرض القيام بتخفيض كبير في النفقات العامة ولا سيما ما يتعلق بدعم أسعار السلع الأساسية بصورة كلية ومرة واحدة أو بصورة متدرجة، بحسب طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة في البلد المعني، بحيث لا يؤدي ذلك الى ردود فعل شعبية غاضبة تعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي للخطر. وتثبيت الأجور أو زيادتها بنسب لا تتكافأ مع معدلات التضخم بحيث يؤدي ذلك بالنتيجة الى انخفاض الأجور الحقيقية. وكذلك تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين الجدد من المدارس الفنية والصناعية والمعاهد والجامعات، وبما يفسح المجال أمام قوى العرض والطلب للتحكم في سوق العمل. وفي جانب زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة، فإن ذلك يتم بفرض رسوم على الخدمات التي كانت تقدم مجاناً، أو زيادة أسعارها مثل خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والنقل، وكذلك زيادة أسعار الوقود. كما يندرج ضمن أطار السياسات المالية المتعلقة بالتحول الى اقتصاد السوق الحد من الأنفاق الاستثماري العام وأن يقتصر على المجالات المتعلقة ببناء وأستكمال مشاريع البنية التحتية.

2- السياسات النقدية: وتهدف هذه السياسات الى ضبط نمو عرض النقود ضبطاً صارماً، من خلال ما يأتي :

- أ - رفع أسعار الفائدة بهدف زيادة الأدخار المحلي، لا سيما إذا أصبح سعر الفائدة الحقيقي موجباً، وترشيد استخدام رأس المال بزيادة تكلفة الاقتراض.
- ب - وضع سقف عليا للألتمان المصرفي.
- ج - تطوير أسواق رأس المال (البورصات) ورفع القيود عن التعامل فيها.
- 3 - السياسات السعرية : وتتضمن رفع القيود عن الأسعار، وترك تحديدها لتفاعل قوى العرض والطلب، وبما يؤدي الى تحركها باتجاه مستويات الأسعار العالمية.
- 4- السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصراف الأجنبي: وتهدف هذه السياسات الى رفع القيود عن المعاملات التجارية ورفع أو الحد من إجراءات الحماية الإدارية والسعرية للمنتجات الوطنية لأشاعة روح المنافسة. وكذلك تخفيض القيمة الخارجية للعملة (Devaluation) بهدف الحد من الأستيراد وتشجيع التصدير.
- 5- سياسات الخصخصة: وتتصرف هذه السياسات بصورة أساسية الى بيع وحدات أو شركات القطاع العام. الأ أنها تعني أيضاً في بعض الأحيان خصخصة عملية الإدارة أو تاجير وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص، أو فسح المجال أمام دخول القطاع الخاص الى مجالات كانت حكراً على القطاع العام، ولا سيما في ميدان الخدمات العامة كالصحة والتعليم والاتصالات. وكذلك تعاهد الحكومة مع منشآت القطاع الخاص للقيام بتقديم خدمات (عقود التسليم) كانت تقوم بها المؤسسات الحكومية مباشرة (تنظيف الشوارع، رعاية الحدائق، تجميع القمامة وطمرها، رصف الطرق، صيانة المباني والمركبات، توريد الأغذية)(36).
- 6 - سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي: وذلك بأصدار التشريعات التي تتضمن تقديم التسهيلات والأعفاءات التي من شأنها دعم الاستثمارات الخاصة وبما يوفر مناخاً مناسباً لنمو الرأسمالية المحلية، وأجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي الى دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ومن بين التسهيلات والأعفاءات ما يتعلق بإلغاء القوانين التي تخص تحديد الحد الأدنى للأجور ومنع التسريح التعسفي من العمل والضمان الاجتماعي وكذلك ما يتعلق بالأعفاءات الضريبية ورفع القيود عن تحويل الأرباح الى خارج البلد وغير ذلك من التشريعات التي تستجيب لمصالح رأس المال الخاص المحلي والأجنبي.

خامساً - دور الدولة في ظل التحول الى اقتصاد السوق

يشغل الحديث عن دور الدولة وطبيعته حيزاً واسعاً في الحوارات الدائرة بخصوص أفضل الآليات اللازمة لضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي. ولا يتعلق الأمر بضرورة الدولة أو حيويتها، فهذا موضوع لا جدال فيه. فالمجتمعات الأنسانية ليست مجرد تجمع بين البشر، وإنما هي فوق ذلك وقبله محكومة بسلطة سياسية وقانونية تفرض على الجميع سلطانها وتمنع الخروج على القواعد التي تفرضها. فوجود الجماعة - وخاصة في شكلها الحديث - يرتبط بوجود الدولة باعتبارها سلطة سياسية عليا تحتكر دون غيرها حق استخدام القهر المشروع لإلزام الجميع بأحترام قواعدها(37).

كذلك فإن الجدال لا يدور حول المطالبة بدولة قوية أو على العكس بدولة ضعيفة، فالنظام الاجتماعي لا يستقر من دون دولة قوية قادرة على فرض سلطانها على الجميع، فليس أخطر على المجتمعات من دولة رخوة واهنة يتجاهل أحكامها الأكثر قوة أو الأكثر ثروة أو غير ذلك من الاعتبارات. وينحصر الخلاف حول شكل التدخل وأدواته من ناحية ومداه من ناحية أخرى(38).

أن الانتقال من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي أو التخطيط الشامل الى اقتصاد السوق يؤدي الى تغيير القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية مثلما يؤدي الى تغيير مواقع وأدوار الأطراف أو اللاعبين الأساسيين فيها ولاسيما الدولة والقطاع الخاص بالإضافة الى المجتمع المدني. وطبقاً لما يراه أنصار التحول الى اقتصاد السوق فإن الانتقال من اقتصاد يُدار بخطة مركزية وشاملة الى اقتصاد تتحكم فيه آليات السوق يستلزم إعادة نظر شاملة بدور الدولة بحيث تنتقل (من القيام بأشياء كثيرة، بشكل سيء الى القيام بمهامها الأساسية الأقل بشكل جيد) وهذا يعني أن الدولة يتعين عليها أن تتقلص أو تنكمش وتغير طبيعتها في الوقت نفسه. أن أولى المجالات التي يتعين أن يتقلص فيها دور الدولة هو مجال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بحيث يصبح قيام الدولة بهذا الدور الاستثناء لا القاعدة وفي المجالات التي تفشل فيها الأسواق حصراً(39).

وكما ذكرنا عند تناولنا لمفهوم السوق ووظائفه وإشكالاته فهناك أربع حالات تكون فيها السوق عاجزة أو غير كفوة وهو ما يقدم مبرراً لتدخل الدولة. وحين تفشل الأسواق فإن هناك حاجة لدراسة كل حالة بذاتها لتقرير ما إذا كان يتعين قيام الدولة بإنتاج السلع والخدمات ذات الصلة بنفسها أو عن طريق القطاع الخاص بتوجيه وتنظيم وتمويل تتولاه الدولة. فالخدمة العامة يمكن أن تقدم عن طريق الإنتاج العام من خلال أجهزة ومؤسسات الدولة وهيئاتها، كما يمكن أن يقوم بذلك الأفراد والمشروعات الخاصة وفق ضوابط وقواعد تضعها الدولة وبما يؤمن تقديم هذه الخدمة بأفضل صورة.

وفي نفس الوقت فإن هناك نوع من الخدمات لا يمكن تقديمها إلا عن طريق الإنتاج العام أي عن طريق الدولة. فإذا كانت الدولة بطبيعتها وجوهرها أداة للقهر القانوني اللازم لحفظ كيان المجتمع وحماية أمنه في الداخل والخارج فمن غير المتصور إمكانية تقديم خدمات الأمن والدفاع والتنظيم القانوني والقضائي إلا عن طريق الإنتاج العام. فهذا النوع من الخدمات ذو طبيعة عامة ويتطلب أيضاً إنتاجاً عاماً عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها مع إمكانية أن تلجأ الدولة الى السوق والإنتاج الخاص للحصول على بعض مستلزمات الإنتاج العام للخدمات سائلة الذكر، ومثال ذلك قيام الدولة بشراء الأغذية والملابس والتجهيزات الأخرى التي يحتاجها الجيش والشرطة من القطاع الخاص(40).

ويسلم أنصار التحول الى اقتصاد السوق بأن نشاط الدولة يتعدى الأطار الضيق الذي يفرضه مفهوم (الدولة الحارسة) كما يذهب هؤلاء الى أن اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر ليس هو نظام (ترك المقادير تجري في أعنتها) (Laissez Passer،Laissez Faire). وتأسيساً على هاتين المسلّمتين فإن دور الدولة

يتضمن توفير الخدمات التعليمية والصحية بصورة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق القطاع الخاص حيث تتحمل الدولة تكاليف قيامه بتقديم الخدمة العامة المطلوبة مع وضع الشروط والضوابط اللازمة لانتاجها وفق المواصفات الضرورية) أو بالأسلوبين معاً في إطار تقسيم العمل بينها وبين القطاع الخاص. كما توفر الدولة الضمان الاجتماعي في حالات الشيخوخة والبطالة والمرضى. كذلك فإن الدولة تتولى القيام بالأنشطة المتعلقة بتوفير البنية التحتية المناسبة مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات والسدود وقنوات الري وتوفير متطلبات البحث العلمي وتوفير قاعدة من المعلومات والبيانات الأحصائية.

وأرتباطاً بما تقدم، فإن الدولة وإن كانت لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في الحالات التي يفرضها عجز أو عدم كفاءة السوق، فإنها تترك ذلك للأفراد والمشروعات الخاصة مع قيامها بتوفير ما يلزم من شروط وظروف مناسبة. إن في مقدمة تلك الشروط والظروف المناسبة ما يمكن الأفراد والمشروعات الخاصة من القيام بالحساب الاقتصادي الصحيح وأخذ القرارات المتعلقة بتحقيق أغراضهم من القيام بالنشاط الاقتصادي بأعلى مستوى من الكفاءة على أساس

المعطيات القائمة والتطورات المستقبلية المتوقعة، وهذا يتم من خلال ما يأتي (41):-

1- وضع نظام قانوني يؤمن حماية الحقوق ويضمن تنفيذ العقود وما يترتب عليها من التزامات متبادلة بين أطرافها.

2- توفير الاستقرار النقدي من خلال نظام نقدي يستند إلى عملة قوية ومستقرة وأسعار لا تخضع للتذبذبات الحادة.

3- وضع نظام مالي سليم يحدد الالتزامات والأعباء بصورة صحيحة ولا يدع مجالاً لسيادة الشكوك وعدم اليقين بهدف تمكين الأفراد والمشروعات الخاصة من التنبؤ والتوقع على نحو صحيح.

أن الأختلاف بين دور الدولة في ظل التخطيط المركزي ودورها في ظل اقتصاد السوق، يتمثل بكون الدولة في الحالة الأولى تؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لكل أو الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج وقيامها بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات أي أنها تتولى في أن معاً دور صاحب رأس المال ودور المنظم الذي يتحمل مخاطر الإنتاج. أما في ظل اقتصاد السوق وحيث تكون وسائل الإنتاج مملوكة في جزءها الأكبر للأفراد والمشروعات الخاصة، فإن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق وضع القواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادي وأعمال سياسات مالية ونقدية وغير ذلك من السياسات اللازمة طبقاً للفلسفة التي يقوم عليها اقتصاد السوق.

سادساً - اقتصاد السوق: رؤية نقدية من أجل اعادة مرشدة للاقتصاد الوطني

أن أي مراقب أو متتبع بعمق لخطاب الدعوة الى التحول الى اقتصاد السوق بما يتضمنه ذلك من تقليص دور الدولة وأيكال مهمة التنمية الى القطاع الخاص يلاحظ أن أنصار هذا التحول والمبشرين به يطرحون الموضوع كما لو كانت (البرالية الاقتصادية) - بحد ذاتها - التي تمثل أطار وعنوان هذا التوجه وبما تقتضيه من سياسات داخلية وخارجية كفيلة بنقل الدول التي تتبنى هذا الخيار التنموي من (خانة) الدول المتخلفة الى (خانة) الدول المتقدمة حتماً وبالضرورة. أن مثل هذا الاعتقاد يشير للملاحظات والتحفظات الآتية:

1- لا ينبغي تجاهل نسبية القوانين والمناهج والآليات والسياسات الاقتصادية زماناً ومكاناً، فما يصح في زمانٍ ومكانٍ معيّن قد لا يصح بالضرورة في زمانٍ ومكانٍ آخرين مختلفين، فإذا كان اقتصاد السوق وسيادة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قد أثبت نجاعته وكفائته في التعاطي مع مشكلات الأداره الاقتصادية على المستوى الكلي في البلدان التي قطعت أشواطاً بعيدة في مضمار التقدم، فقد لا تتحقق نفس الكفاءة والنجاعه فيما لو أخذ بذات الأسلوب في دول تصارع من أجل كسر قيود التخلف. فإذا كان الكثير من أدبيات (الأصلاح الاقتصادي) يعيب على التجارب التنموية في بلدان العالم الثالث تقليدها الأعمى لأسلوب الأدارة الاقتصادية التي أعتمدها بلدان المعسكر الاشتراكي (السابق) والقائم على التخطيط المركزي وسيطرة القطاع العام، فإن البديل عن ذلك لا يكون بالقفز الى الخيار المقابل القائم على اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص بخفةٍ ومن دون تروٍ لمجرد أن (اقتصاد السوق) أصبح الصرعة السانده في هذه الحقبة من الزمن. أن (غريزة القطيع) لا ينبغي أن تكون هي المحرك في توجهات المجتمعات وأختياراتها.

وبخصوص أهمية مراعاة (النسبية) في الحكم على المناهج والسياسات الاقتصادية نجد من المناسب الإشارة الى النقد الذي وجهه الاقتصادي السويدي المعروف أيلي هكشر الى كل من آدم سميث وجون ماينارد كينز لأعتقاد كل منهما خطأً أن ما يصلح لعصر ما وبلد ما صالح لكل العصور والبلدان، حيث عزى هكشر مثل هذا الخطأ الى افتقار كل من آدم سميث وكينز الى الأحساس بالنسبية (Sense of Relativity)⁽⁴²⁾.

2 - أن الاقتصاد المتخلف إذا ما ترك لتأثير عمل آليات السوق وحدها في ظل الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي، فإن الركود الذي يعاني منه سوف يستمر، وسوف يُعاد إنتاج التخلف وتتكسر التبعية، وبهذا الصدد يقول الاقتصادي السويدي غونار ميردال أن قوى السوق إذا ما تُركت وشأنها، فإنها تميل الى محاباة الدول الأغنى من جهة والأقاليم الأغنى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى. وقد أوضح أن هذا الميل يرتبط بطبيعة آليات السوق ذاتها، بفعل قانون (العلية الدائرية)، أي المفعول التراكمي لقوى السوق الحرة الذي يتزايد أثره السلبي كلما أنخفض مستوى التطور الاقتصادي للدولة.

ولهذا فقد رأى ميردال أنه لا بديل عن اعتماد خطة وسياسات قومية للتنمية، بمعنى أن هذه الخطة وتلك السياسات تعطي أسبقية لبناء الدولة وضمان مصالحها القومية، وتستهدف تحقيق فرص متكافئة لنمو الدولة وتحسين مستواها الاقتصادي بالمقارنة مع الدول الأخرى. وقد ذهب ميردال في دعوته للقومية الاقتصادية الى حد القول بأنه ليس على الفقراء حرج إذا لم يُراعوا من الظروف الدولية إلا ما يخدم مصالحهم، وأن القومية الرشيدة أو العاقلة ضرورية لبدء العملية

التراكمية التصاعديّة التي لا يمكن تصور تنمية في غيابها⁽⁴³⁾.

3- أن مما هو متفق عليه في التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي أن الفكر اللبرالي الاقتصادي لم يظهر في بلد بذاته وفي مرحلة تاريخية بعينها، إلا استجابة لضرورات عملية وتوافقاً مع مقتضيات واقع اقتصادي يفرض متطلباته الخاصة. ولم يكن تبني الفكر اللبرالي

المذكور من قبل بلدان أخرى في أوقات لاحقة محض تقليد لـ (صرعة) فكرية جذابة بل كان أيضاً لدواعٍ عملية ومقتضيات واقعية.

فقد نشأ الفكر الليبرالي الاقتصادي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في أنكلترا تحديداً بعد أن حصل التراكم الرأسمالي البدائي في إطار مرحلة الرأسمالية التجارية وما أقرن بها من أستعمار وأستحواذ على ثروات مناطق أخرى، وبعدها ظهرت الصناعات الحديثة وأستوت على ساقيتها خلف أسوار الحماية، وبعد أن أكتسب الاقتصاد البريطاني مركزاً تنافسياً قوياً.

ولعل مما يجدر لفت الانتباه إليه أن الدعوة للأخذ باقتصاد السوق كنظام أو آلية لتخصيص الموارد، والمطالبة بتقليص دور الدولة الاقتصادي، والأعتقاد بانسجام المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة من خلال عمل (اليد الخفية) لم تجد أذناً صاغية لها في كل من ألمانيا والولايات المتحدة في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث كانت الدولتان متخلفتان بالقياس الى أنكلترا. وكان من بين أسباب رفض الألمان للفكر الليبرالي الاقتصادي هو النظر آلية بأعتبره ستاراً أيديولوجياً لخدمة المصالح الانكليزية، وتمسكوا عوضاً عن ذلك بمبدأ التدخل والحماية وبلوروا مفهوم (القومية الاقتصادية)، وتوصلوا الى صياغات أكثر تماسكاً لنظرية حماية (الصناعات الناشئة)، وقدموا مسوغات قوية لرفض مبدأ حرية التجارة. وينطبق ذات الأمر على كل من الولايات المتحدة واليابان كلاً في مرحلة تاريخية معينة (44).

4 - مع التسليم بأنه لا يوجد من الناحية العملية وصفة جاهزة وتفصيلية لمعالجة مشكلات الاقتصادات المتخلفة أو النامية المزمنة والمستجدة ووضعها على سكة النمو و الأنتلاق من جديد، غير أن التأمل بعمق في مختلف جوانب و أبعاد المشكلات المذكورة بالأضافة الى أستحضار الدروس و المعطيات والخبرات التي أفرزتها تجارب البلدان التي تبنت وصفة الصندوق والبنك الدوليين المستمدة من الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد والمتمحورة حول أقتصاد السوق تطرح ضرورة أعتداد استراتيجية للتنمية بقيادة الدولة كخيار بديل لما يدعو له صندوق النقد والبنك الدوليين، استراتيجية يحكمها منظور الأجل الطويل وقابلة للتحويل أو الترجمة الى خطط وسياسات للمدى المتوسط والقصير تتمحور بصدق حول الانسان غاية و وسيلة وتنطلق من أعتبار قضية الخلاص من أوضاع التخلف والتحرر من قيود التبعية الاقتصادية بمثابة معركة من اجل البقاء، وان جبهة هذه المعركة من الأتساع بحيث تستوعب أمكانيات وطاقت القطاعين العام والخاص وينقسم للعمل وميادين النشاط الاقتصادي بينهما وفق معيار الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفي جو من الشفافية المستندة الى ضمان حق المجتمع في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأداء الاقتصادي لكل من لقطاعين العام والخاص كشرط لازم لتحقيق رقابة شعبية حقيقية عليهما. كما ان من الأسبقيات الملحة التي تحتمها هذه الاستراتيجية التنموية القيام باصلاح سياسي ومؤسسي وقانوني يؤمن أخضاع صناعة القرار الاقتصادي لمؤسسات واجهزة كفوءة ويضمن التطبيق الدقيق للقوانين على قاعدة (مبدأ سيادة القانون) ومكافحة الفساد الاداري والمالي بمختلف صوره بعد ان يتم تعقب جذوره واسبابه الحقيقية ولا سيما حالات أساءة أستخدم السلطة وتوظيفها للحصول على مكاسب وامتيازات لا تتناسب مع جهد وانتاجية أصحابها.

ان تعبئة وترشيد استخدام الموارد في اطار استراتيجية من هذا النوع تتيح دورا لآلية التخطيط على صعيد اتخاذ القرارات الاستثمارية الكبرى الحاكمة لاتجاهات النمو المستقبلي مع دور لآلية السوق في القرارات الاقتصادية الاقل أهمية في اطار من التعددية الاقتصادية التي تتجاوز ثنائية القطاع العام أو الخاص، التخطيط أو السوق.

الهوامش

1- على الرغم من أنه ليس هناك تعريف يحظى بقبول الجميع بخصوص مفهوم دولة الرفاهية إلا أن التعريف الذي قدمه عالم الاقتصاد السويدي غونار ميردال (Gunnar Myrdal) يغطي أهم عناصر وجوانب المفهوم، إذ يُشير الى الالتزامات الصريحة التي تحملتها الحكومات في العالم الغربي بخصوص الأهداف الواسعة للنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة، وتكافؤ الفرص أمام الشباب، والضمان الاجتماعي، وتأمين حد أدنى من الدخل ومن الغذاء والصحة والتعليم لسكان جميع المناطق ولمختلف الفئات الاجتماعية. أنظر:

Gunnar Myrdal, Beyond the welfare state (New Haven, Yale university press, 1960), p.62

2- د.حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: دار الشروق، 1998) ص6.

3- ظهر كتاب آدم سميث الموسوم بـ(بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (AN Inquiry Into The Nature And Causes of The Wealth of Nations) عام 1776، حيث طرح فيه بقوة الدعوة الى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق وانتقد فيه بشدة "التجارين" الذين ساد مذهبهم أوروبا على امتداد قرنين ونصف على الأقل (1500- 1750) والذين كانوا يناصرون درجة عالية من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

4- نشر جون مينارد كينز كتابه الموسوم بـ: (النظرية العامة للاستخدام وسعر الفائدة والنقود Employment, Interest, and money (The General Theory Of) عام 1936، حيث اثبت فيه - وعلى عكس آدم سميث - على التجارين وأشاد بفطنتهم متفقاً معهم على ضرورة قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية.

5- صدر الجزء الأول من كتاب كارل ماركس (رأس المال Das Kapital) عام 1867 والثاني عام 1885، والثالث والأخير بعد وفاته بأشراف صديق عمره فريدريك انجلز عام 1894. وعلى الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهها كارل ماركس للنظام الرأسمالي فقد أعتبر (النمط الرأسمالي في الإنتاج) وما يرتبط به من مؤسسات بما في ذلك (السوق) مرحلة لا بد من المرور بها ضمن مراحل تطور المجتمعات الإنسانية.

6- د. حازم الببلاوي، مصدر سبق ذكره، ص96.

7- د. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي (القاهرة: دار الشروق، 1995) ص55.

8- نفس المصدر، ص55-56.

9- د. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص75.

10- إن عمليات التبادل يمكن أن تجرى بأسلوب المقايضة، ولكن في اقتصاد متطور، فإن استخدام النقود مكن النظام الاقتصادي من العمل بسهولة لا تتوفر في غيابها. ولكن في المقابل فإن استخدام النقود يؤدي الى جعل النظام الاقتصادي أكثر تعقيداً، حيث تنشأ أسواق للنقود الى جانب أسواق السلع. فكما يوجد عرض وطلب على كل نوع من السلع يوجد عرض وطلب على النقود والأدوات النقدية الأخرى في سوق السندات.

11- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. مصدر سبق ذكره، ص96.

12- أن مفهوم التوزيع الأمثل للمواد الاقتصادية (الأرض، العمل، رأس المال) يعني أن تلك الموارد تستعمل بأقصى كفاءة ممكنة، وحيث أن الهدف من النشاط الإنتاجي هو أشباع الرغبات الإنسانية، فإن أعلى مستوى من الكفاءة في استعمال الموارد يتحقق عندما يصل أشباع تلك الرغبات الى حده الأقصى. أي أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق حين يتم توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات البديلة على نحو يتعذر معه الحصول على أية زيادة في أشباع رغبات المستهلكين في حال أعيد توزيع الموارد.

13- يُشير مفهوم (المنافسة التامة) الى وضع اقتصادي يكون فيه حجم كل منشأه من منشآت الأعمال صغيراً بالنسبة الى مجموع السوق، بحيث لا تستطيع أي منشأه أن تؤثر بمفردها في سعر السلعة التي تبيعها، أو في سعر الموارد التي تشتريها كما يجب أن يكون ناتج أي منشأه يماثل بالضبط ناتج المنشآت الأخرى، أي أن الناتج يكون متجانساً، مما يجعل المشتريين لا يهتمون بالمصدر الذي يشترون منه، كما يشترط هذا الوضع عدم وجود أية موانع اصطناعية (Artificial Barriers) تحول دون الدخول الى السوق أو الخروج منه بالإضافة الى وجود مرونة كاملة في حركة الموارد.

14- جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي : الأختيار الخاص والعام، ترجمة، محمد عبد الصبور محمد علي (الرياض : دار المريخ، 1987)، ص 58.

15- يشير مفهوم (تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost) الى التضحية بالأختيار ذي القيمة الأعلى كنتيجة لأختيار بديل ما، من بين البدائل المتاحة أمام متخذ القرار، على صعيد الاستهلاك والإنتاج.

16- الراكب بالمجان تعبير يُشير الى الشخص الذي يتمتع بمنافع سلعة أو خدمة معينة بدون المساهمة في تكلفتها، وهو قريب من مفهوم (قاريء العشت) الذي يُشير الى ميل بعض الأشخاص لقراءة صحيفة أشتراها شخصٌ آخر.

17- يُشير الطلب الفعال (Effective Demand) طبقاً للنظرية الكينزية الى الطلب الكلي على السلع والخدمات بنوعها الاستهلاكية والاستثمارية.

18- عرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال (The Marginal Efficiency of capital) لأصل من الأصول بأنها عبارة عن سعر الخصم (Rate of Discount) الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة العوائد السنوية المتوقعة من الأصل الرأسمالي المذكور طيلة حياته الإنتاجية مساوية لسعر عرض هذ الأصل، ويمكن التعبير عن ذلك بالطريقة التالية :

$$SP = Q1 / (1+e) + Q2 / (1+e)^2 + Q3 / (1+e)^3 + \dots + Qn / (1+e)^n$$

حيث يمثل (SP) سعر عرض الأصل الرأسمالي أو كلفة إقامة أصل رأسمالي جديد و (Q1 + Q2 + Q3 + Qn) تمثل سلسلة العوائد السنوية المتوقعة من الأصل الرأسمالي في السنوات 1، 2، 3، على التوالي. أما (e) فتمثل سعر الخصم أو الكفاءة الحدية لرأس المال. أنظر:

د. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1982) ص 334-335. وبصدد أثر كل من الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة كمحددتين للاستثمارات نشير الى ما يأتي:

(1) إن فكرة الكفاءة الحدية للاستثمار كمحدد للاستثمار واجهت أنتقاداً شديداً على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة وبريطانيا. فمن مجموعة البيانات التي تم جمعها من المشروعات وجد أن سعر الفائدة لايعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات رجال الأعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد..، وتفسير ذلك أن الكفاءة الحدية للاستثمار عادة ما تكون مرتفعة جداً عن سعر الفائدة في حالات الرواج بحيث يصعب القول بأن سعر الفائدة يمكن أن يكون محدداً لحجم الاستثمار (مثلاً الكفاءة الحدية لرأس المال = 30 %، الفائدة = 6 %). أما في حالات الكساد فبالرغم من أن سعر الفائدة ينخفض الى مستويات متدنية إلا أن الكفاءة الحدية للاستثمار تنخفض بمعدلات أكبر بكثير، ذلك لأن التوقعات بالنسبة للمستقبل في هذه الحالات تتسم بالتشاؤم الشديد فتكثر توقعات الخسارة وتقل توقعات الأرباح.. ولذا يصعب التصديق في هذه الحالات أن سعر الفائدة مهما كان منخفضاً سوف يؤثر على حجم الاستثمار الجديد فيدفعه الى الزيادة.

(2) إن السلطات النقدية تتدخل عادة في تحديد سعر الفائدة آخذه بنظر الاعتبار عوامل عديدة تخص الاقتصاد ككل، وتعتمد بالتالي الى تثبيت سعر الفائدة ضمن حدود معينة، ولهذا لا تتركه يرتفع بشدة في أوقات الرواج وارتفاع الطلب على الاقتراض. كما لا تتركه ينخفض جداً في أوقات الكساد وانخفاض الطلب على الاقتراض. وبهذا تكون التغيرات في سعر الفائدة محدودة الأهمية بالنسبة للمقترضين.

(3) أظهرت الدراسات التطبيقية أن المشروعات الكبيرة لاتتأثر عموماً بسع الفائدة وتغيراته، ذلك لأنها تقوم بتمويل مشروعاتها ذاتياً، وعليه فإنها لاتتكرت بالتغيرات المؤقتة في سعر الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً. وتفترض لأغراض الحساب الاقتصادي سعر فائدة متوسط يمثل تكلفة استخدام أموالها في الأجل الطويل. وعادة ماتكون استثمارات هذه المشروعات طويلة الأجل. أنظر:

د. عبد الرحمن يسرى أحمد، محمد علي الليثي، التحليل الاقتصادي (الأسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1987)، ص 84-85.

19- يشير مفهوم (المضاعف **Multiplier**) الى العلاقة بين الزيادة الأولية في الاستثمار وما يترتب على ذلك من زيادة في مستوي الدخل الكلي. فالمضاعف يمثل معامل عددي **Numerical Coefficient** يوضح الزيادة في الدخل المترتبة على زيادة معينة في الاستثمار. فلو افترضنا أن الاستثمار زاد بمقدار مليار دينار وترتب على ذلك زيادة في الدخل الكلي بمقدار ثلاثة مليار، فإن المضاعف يكون في هذه الحالة (3)، حيث أن:

$$\text{الزيادة في الدخل بمقدار (3) مليار} = 0.3$$

المضاعف = الزيادة في الاستثمار بمقدار (1) مليار

وعلى ذلك فإن المضاعف يمثل النسبة بين التغير في الدخل وبين التغير في الاستثمار. أنظر:

د. سامي خليل، مصدر سبق ذكره، ص 300.

20- د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 96.

21- د. أسماعيل صبري عبدالله، الدعوة المعاصرة الى التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، في: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 174-175.

22- د. جلال محمد أمين، كشف الأفتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الهلال، 2002)، ص 41-42.

23- د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مصدر سبق ذكره، ص 91.

- 24- ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويك، ترجمة حمدي عبد الجواد (القاهرة: دار الشروق، 1990)، ص. 18
- 25- تحت تأثير هذه النتيجة التي آلت إليها تطورات الصراع بين النموذجين الشيوعي والرأسمالي بصورة عامة، والحرب الباردة بين المعسكرين الأشتراكي بقيادة الأتحاد السوفييتي والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، قدم فرانسيس فوكوياما، الياباني الأصل والأمريكي الجنسية اطروحة عن نهاية التاريخ بكتابه (نهاية التاريخ والرجل الأخير *The End of History And The Last Man*) التي أكد فيها أن الصراع بين الرأسمالية الأمريكية والشيوعية السوفييتية قد حسم لمصلحة الرأسمالية وأن التاريخ قد وصل إلى نهايته، وأن تطور المذاهب الاجتماعية قد بلغ نهايته في وحدانية النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يجمع بين اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية. علماً أن هناك من يرى أن كل من الليبرالية والأشتراكية، تتحدران كليتهما، من فلسفة التنوير الأوروبية ذاتها، ومن تطور الاقتصاد العالمي الذي أستحدثته الثورة الصناعية منذ القرن الثامن عشر، فهما في حقيقتهما جزء لا يتجزأ من آليات (التحديث) أو التنمية، وأن كائنا قد طورنا رؤى متعارضة بصورة كلية حول ما ينبغي على النظم الاقتصادية الأخذ به لتأمين السعادة والأزدهار للمجتمعات الإنسانية. حول ذلك أنظر:
- د. جورج قرم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة (بيروت: دار الطليعة، 1994)، ص 9-10.
- 26- د. أبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص 61.
- 27- د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، ص 189.
- 28- نفس المصدر، ص 189.
- 29- د. جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص 38-39.
- 30- د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مصدر سبق ذكره، 2000، ص 189.
- 31- نفس المصدر، ص 192.
- 32- نفس المصدر، ص 194.
- 33- حول ذلك أنظر مساهمة محمد حسنين هيكل في الحوار المفتوح بصدد مستقبل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي في: القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 866-867.
- 34- د. كمال المنوفي، التحول نحو القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998) ص 54.
- 35- حول ذلك أنظر:
- د. أبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 39 - 40.
- د. رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وأنعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، في: التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص 213-222.
- 36- حول أساليب التحول الى القطاع الخاص، أنظر:
- د. كمال المنوفي، التحول نحو القطاع الخاص، في: القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)، ص 47-50.
- د. أحمد صقر عاشور، سياسات خصخصة المشروعات العامة : ركانزها ومقومات نجاحها، في: التحول الى القطاع الخاص: تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة

- (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1996) ص 6-7.
- 37- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- 38- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- 39- البنك الدولي، من الخطة الى السوق (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996)، ص 143.
- 40 - د. حازم الببلاوي، تعقيب على البحث الموسوم بـ (تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص في الوطن العربي)، مصدر سبق ذكره، ص 305.
- 41- د. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص 101.
- 42- حول مفهوم (الحكم الصالح) وخصائصه، أنظر:
- برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، تقرير التنمية الأنسانية العربية للعام 2002 (عمان: المكتب الاقليمي للدول العربية، 2002)، ص 101-103.
- 43- د. جلال محمد أمين، كشف الأفتعة عن نظريات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص 72.
- 44- د. أبراهيم العيسوي، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1992) ص 29-30.

مصادر البحث

- 1- الببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: دار الشروق، 1998).
- 2- الببلاوي، حازم، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي (القاهرة: دار الشروق، 1995).
- 3- الببلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000).
- 4- أحمد، عبد الرحمن يسري، محمد علي الليثي، التحليل الاقتصادي (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1987).
- 5- العيسوي، أبراهيم، التنمية في عالم متغير (القاهرة: دار الشروق، 2000).
- 6- العيسوي، أبراهيم، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1992).
- 7- المنوفي، كمال، التحول نحو القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998).
- 8- البنك الدولي، من الخطة الى السوق، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996).
- 9- امين، جلال محمد، كشف الأفتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الهلال، 2002).
- 10- برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، تقرير التنمية الأنسانية العربية للعام 2002 (عمان: المكتب الاقليمي للدول العربية، 2002).
- 11- جوارتيني، جيمس، وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي: الأختيار الخاص والعام، ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي (الرياض: دار المريخ، 1987).
- 12- زكي، رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
- 13- زكي، رمزي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وأنعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، في: التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

- 14- عاشور، أحمد صقر، سياسات خصخصة المشروعات العامة : ركانزها ومقومات نجاحها في: التحول الى القطاع الخاص: تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية).
- 15- غورباتشوف، ميخائيل، البيريسترويكا، ترجمة حمدي عبد الجواد (القاهرة: دار الشروق، 1990).
- 16- قرم، جورج، الفوضى العالمية الجديدة (بيروت: دار الطليعة، 1994).